

## التضامن الدولي بين صعوبة التجسيد القانوني وضرورات الأعمال في العلاقات الدولية

### International Solidarity: Between the Challenges of Legal Realization and the Necessities of Implementation in International Relations



فاطمة وماحنوس<sup>\*1</sup>

<sup>1</sup> جامعة يحي فارس، المدينة (الجزائر)

[Oumahnous.fatma@univ-medea.dz](mailto:Oumahnous.fatma@univ-medea.dz)

تاريخ النشر: 2025/06/04

تاريخ القبول: 2025/06/02

تاريخ الارسال: 2025/03/08

**ملخص:** تلقي هذه الورقة البحثية الضوء على الإشكالات التي حالت دون تجسيد مفهوم التضامن الدولي كمفهوم راسخ في القانون الدولي رغم ما بُذل من جهود دولية طويلة عدة عقود ولا تزال متواصلة من أجل إضفاء الإلزامية على قواعده، خاصة وأن المجتمع الدولي يواجه مشكلات عالمية جد ملحة تجعل من الجميع -أفراداً، جماعات، دولاً، شعوباً ومنظمات دولية- أمام ضرورة لإعماله بشكل فعال في العلاقات الدولية عن طريق تقاسم المسؤوليات المشتركة بشكل متباين ومختلف حسب الوضعيات التي توجد بها الدول.

**الكلمات المفتاحية:** التضامن الدولي؛ الحق؛ مبدأ؛ الصعوبات؛ التجسيد القانوني؛ ضرورة

الإعمال.

**Abstract:** This research paper sheds light on the issues that have hindered the realization of the concept of international solidarity as a firmly established notion in international law, despite the international efforts made over several decades that continue to be ongoing to impose binding rules. This is especially important given that the international community is facing pressing global issues that necessitate the effective implementation of this concept in international relations, through the sharing of common responsibilities in a varied and differentiated manner according to the situations of different countries.

**key words:** International solidarity; right; principle; difficulties; legal embodiment; necessity of implementation.

<sup>\*</sup> وماحنوس فاطمة.

## مقدمة:

بعد أن خرجت البشرية منهكة من ويلات حربين عالميتين مدمرتين، عازمت أن تبتعد عن الحروب وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إثارتها، وأعتبر إنشاء الهيئة الأممية الحل الأمثل الذي يصهر المصالح الفردية الضيقة للدول في إطار المصلحة الجماعية للأمم وما فتئت هذه المنظومة أن أدركت أن التضامن الدولي هو القيمة الأساسية التي بموجبها يجب أن تدير بها التحديات التي قد تصادفها على الساحة الدولية ويستدعيها استقرار العلاقات البينية وتقوية الروابط الإنسانية.

حيث يمثل التضامن الدولي قيمة مشتركة بين جميع أفراد البشر و تعبيراً عن الترابط العالمي والاعتماد المتبادل من أجل مواجهة التحديات المشتركة للبشرية، إن الظروف المتباينة التي فرضها السياق التاريخي على مجموع الدول أدت بالتبعية إلى تباين قدرة كل دولة على حل المشاكل، التي تزداد حدة وامتداداً لكل بني البشر كمشاكل الهجرة واللجوء، التخلف التنموي والتكنولوجي... بل نقف اليوم أمام مشاكل كوكبية تطرحها الآثار المفزعة الناجمة عن التغير المناخي، والتي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال أن تتصدى لها بصورة فردية.

وهو ما يجعل التضامن الدولي ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى تستوجب العمل الجماعي من طرف جميع الفاعلين، وبمسؤوليات مشتركة لكن بصورة متميزة ومتباينة يُراعى فيها المزايا التاريخية لكل دولة، لكي نتجاوز التحديات التي يشهدها عالمنا، ونتمكن من إقامة روابط جديدة، منصفة وعالمية، يتم فيها توزيع التكاليف بطريقة عادلة بناء على المبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية، وتضمن استفادة الذين يعانون من مساعدة الدول التي تستفيد أكثر (Ouedraogo, 2022, p. 16).

ومما لا شك فيه أن هناك مسعى في هذا الإطار من خلال الجهود الدولية لأجل التجسيد القانوني للتضامن الدولي وبالتالي تجاوز طابعه الأخلاقي إلى الطابع الملزم الذي يضع التزامات قانونية على جميع الفاعلين الدوليين مما يجعله أكثر فعالية في العلاقات الدولية سواء من حيث الالتزامات أو المسؤوليات، لكن الأمر ليس على قدر من السهولة بسبب ما اعترى ذلك من صعوبات حالت دون تحقيق هذا الهدف رغم الجهود التي بذلت لأكثر من أربعة عقود.

لذا تظهر أهمية الموضوع في محاولة إلقاء الضوء على المشاكل التي تعترى التجسيد القانوني للتضامن و ترسيخه في القانون الدولي بناء على الجهود المبذولة في هذا الإطار- مشروع إعلان الحق في التضامن الدولي- مع عرض بعض التعريفات له ومحاولة تمييزه عن المواضيع ذات الصلة وأيضا طرح أهم التحديات الدولية التي تستوجب إعماله في العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية: في ما تتمثل الصعوبات التي تحول دون التجسيد القانوني للتضامن الدولي في ظل التحديات الدولية التي تطرح ضرورة إعماله بصورة أكثر فعالية في العلاقات الدولية؟

ولمعالجة إشكالية الدراسة وتحقيقا لمعالجة موضوع الورقة البحثية تم اعتماد محورين للدراسة تطرقنا في المحور الأول إلى التضامن الدولي وضرورات إعماله في العلاقات الدولية من خلال محاولة

تحديد مفهوم للتضامن الدولي ثم إبراز ضرورة إعماله في العلاقات الدولية لمواجهة التحديات الراهنة، أما في المحور الثاني فتطرقنا إلى الصعوبات التي حالت دون التجسيد القانوني للتضامن الدولي. ولدواعي هذه الدراسة سوف نعتمد على المنهج الوصفي ومنهج تحليل المحتوى لتماشي المنهجين مع عرض المعلومات والأفكار وتحليلها لتبين الصعوبات التي واجهت تبني التضامن الدولي كمفهوم قانوني يمكن إعماله في العلاقات الدولية بصورة أكثر فعالية من أجل مواجهة التحديات العالمية.

### 1 التضامن الدولي وضرورات إعماله في العلاقات الدولية

يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة قد تعصف بكل ما توصلت إليه البشرية من حقوق وقيم وأخلاق، بل قد تعصف بالكوكب بأكمله، وهو ما يتطلب عمل جماعي ومشارك بين الجميع من أجل إيجاد حلول لهذه التحديات بموجب التضامن الدولي، الذي سوف نتطرق إلى مفهومه (أولاً) ثم نتطرق إلى ضرورة إعماله في العلاقات الدولية من أجل مواجهة التحديات الدولية (ثانياً).

#### 1.1 مفهوم التضامن الدولي

يحمل مفهوم التضامن الدولي الكثير من الغموض في إطار القانون الدولي، كما أثار ولا يزال يثير العديد من النقاشات الفقهية والقانونية وهو ما يجعلنا أمام صعوبة في تحديد هذا المفهوم، من خلال هذه الجزئية سنحاول إعطاء تعريف للتضامن الدولي ثم تمييزه عن المواضيع ذات الصلة.

#### 1 1.1 التعريف

تعرف القواميس المفردة التضامن بأنه وحدة المصالح أو المقاصد أو مشاعر التعاطف بين أفراد المجموعة أو بأنه اشتراك في المسؤوليات والمصالح (A/CN.4/2006/96)، مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2006، صفحة 6).

ويُفهم من التضامن على أنه علاقة اتفاقية تجمع بين طرفين أو أكثر يتميزون بعدم التكافؤ، وبالرغم من سعيهم لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة غير أنه يبقى أحدهما في حاجة إلى الآخر، وهو قيمة وسلوك إنساني ينبني على الاتحاد والمعاونة (بولباب، 2020، صفحة 43).

إن بلورة تعريف جامع مانع للتضامن الدولي على مستوى العلاقات الدولية ليس بالأمر اليسير بسبب التوجهات المتعددة في تحديد محتواه، طبيعته، الالتزامات والمسؤوليات التي تنشأ بموجبه على عكس ما هو عليه الحال في القانون الخاص، ومرّد ذلك عدم وجود مقارنة واضحة يمكن من خلالها تبني تعريف دقيق للتضامن الدولي، إذ يمكن النظر إلى مفهومه وفق مقاربتين إحداهما مقارنة قد تم تجسيدها فعلياً في إطار القانون الدولي تبني التضامن الدولي كمبدأ من مبادئ القانون الدولي ومقاربة أخرى حقوقية إنسانية في طور التجسيد وذلك باعتباره حق من حقوق الإنسان.

ومهما يكن سوف نستعين بالتعريف الذي قدمه الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والحق في التضامن الدولي الذي عرفه بأنه اتحاد مصالح أو اتحاد مقاصد بلدان العالم وتماسكها الاجتماعي وهو اتحاداً نابع من اعتماد الدول والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى على بعضها البعض بهدف الحفاظ على

النظام وعلى بقاء المجتمع الدولي نفسه، ويهدف تحقيق الأهداف الجماعية التي تتطلب التعاون الدولي والعمل المشترك (A/HRC/9/10، مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة، 2008، صفحة 4). يعتمد الخبير المستقل في تعريفه للتضامن الدولي على ضرورة التعاون الدولي والعمل المشترك الذي تقوم به الدول والأطراف الدولية الفاعلة الدولية على أساس الاعتماد المتبادل بينها وهذا وفق ما تتطلبه التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي من تضافر للجهود بين الجميع .

وقد تم تعريفه أيضا في مشروع إعلان منقح بشأن حقوق الإنسان والتضامن الدولي لسنة 2023 الذي اعتبر "التضامن الدولي تعبير عن روح الوحدة، تتمتع الشعوب ويتمتع الأفراد من خلاله بفوائد نظام عالمي عادل ومنصف ويضمنون حقوق الإنسان الواجبة لهم ويكفلون التنمية المستدام" (A/HRC/53/32، تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، 2023، صفحة 16).

يرتكز مدلول التضامن الدولي وفقا لهذا التعريف في المقام الأول على وجه حال يتمثل في تمتع الأفراد والشعوب بنتائج النظام العالمي العادل والمنصف وضمانهم التمتع بحقوقهم الإنسانية ومقام ثاني مستقبلي يتمثل في كفالة تنميتهم المستدامة.

## 1 21 تمييز التضامن الدولي عن غيره من المفاهيم ذات الصلة:

### أ / تمييز التضامن الدولي عن التعاون الدولي:

أكد ميثاق الأمم المتحدة على أهمية التعاون الدولي بتكرار استعمال مصطلح التعاون الدولي في الكثير من مواده، منها المادة 1 الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة، المادة 55 الفقرة 2 والمادة 56 من الفصل التاسع من الميثاق الذي يحمل عنوان التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي فهل ينطبق ذلك على مفهوم التضامن الدولي أي نفس الشيء *mutatis mutandis* ؟

من خلال التفسيرات التي قدمها الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي بشأن العلاقة بين التضامن الدولي والتعاون الدولي، نصل إلى أنهما يقومان على أساس المسؤولية المشتركة كما يوجد بينهما علاقة تكاملية يعتبر فيها التعاون الدولي بمثابة الوسطة الأساسية التي تتحقق بها الأهداف الجماعية ويتم بها اتحاد المصالح (A/HRC/9/10، مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة، 2008، صفحة 5) وبالتالي يتحقق بموجبه التضامن الدولي، بمعنى أن التضامن الدولي يستوجب وجود تعاون دولي الذي يعتبر أساسا للتضامن الدولي مع عدم اقتصار هذا الأخير على المعونة والأعمال الخيرية أو المساعدة الإنسانية، بل إنه مفهوم أوسع، وهو مبدأ يتضمن الاستدامة في العلاقات الدولية ولا سيما العلاقات الاقتصادية الدولية، والتعايش السلمي لجميع أفراد المجتمع الدولي (A/HRC/15/32، 2010، صفحة 23).

كما نتوصل إلى أنه بموجب التعاون الدولي تُنشئ علاقات دولية بين الدول متفاوتة المستوى التنموي تتصف بالطابع المؤقت تركز على أهداف ومصالح غير مشتركة، في حين أن التضامن الدولي

يختلف عنه من حيث ان العلاقات التي تنشأ بموجبه تتميز بالديمومة وتقوم على أهداف ومصالح جماعية مشتركة.

#### ب/ تمييز الحق في التضامن الدولي عن حقوق التضامن:

يتداخل كل من مفهوم حقوق التضامن أو ما يعرف بحقوق الجيل الثالث إذا اعتبرناها حقوقاً راسخة وليست حقوق ناشئة ومفهوم التضامن الدولي الذي تسعى منظومة حقوق الإنسان إلى غاية يومنا هذا في تجسيده كحق بعد تكريسه كمبدأ من مبادئ القانون الدولي، ويعود هذا التداخل إلى حداثة الموضوعين وغياب تعريف واضح يضبط المفهومين، حيث لم يتم تناول مفهوم حقوق التضامن من طرف الباحثين واكتفوا بتعريف عناصرها من تنمية وبيئة وسلم (السيد، 2023، صفحة 1772)، تتميز هذه الحقوق بأنها حقوق جماعية صاحب الحق فيها هي الجماعة وليس الفرد رغم ارتباطه به بصورة مباشرة (Trinfumovic, 2011, p. 116)، تهدف هذه الحقوق إلى إدخال البعد الإنساني على أنشطة الدول والمجتمعات والهيئات بتأزرها لصالح نهوض الجميع (سالي، 2020/2019، صفحة 20).

في حين يعتبر الأفراد والشعوب محورا للحق في التضامن الدولي و هو حق فردي وجماعي في نفس الوقت من أجل المشاركة في إقامة نظام اجتماعي دولي يتم فيه أعمال حقوق الإنسان (A/HRC/53/32)، تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الانسان والتضامن الدولي، (2023، صفحة 18)، حيث يرى كارل فاساك أنه في ظل المشكلات العالمية الجديدة كالفقر، الإرهاب، الاحتباس الحراري...لا يمكن للدولة وحدها حماية حقوق التضامن (الحق في التنمية، الحق في السلم، الحق في التراث المشترك للإنسانية، الحق في المعلومات، الحق في البيئة) إلا إذا كان ذلك من خلال مبادرة عالمية تجمع الجهات الفاعلة أفرادا، شعوبا، جماعات..يلتزمون جميعا من أجل تحقيق هدف مشترك (Trinfumovic, 2011, p. 116) وهو ما يجعل الكل أمام ضرورة للتضامن الدولي.

#### 2 1 ضرورة أعمال التضامن الدولي في العلاقات الدولية من أجل مواجهة التحديات العالمية:

من خلال هذه الجزئية سوف يتم التطرق إلى التحديات العالمية الكبرى التي تستوجب العمل المشترك وتقاسم المسؤولية وفق معاني التضامن الدولي من أجل إيجاد حلول لها.

#### 1 2 تغير المناخ :

أعلن أنطونيو غوتيريش أن تغير المناخ خارج نطاق السيطرة، بعد أن شهد يوم 6 يوليو 2023 أعلى متوسط درجة حرارة عالمية مسجل في فترة 24 ساعة، ساهم هذا الارتفاع في درجة الحرارة إلى اندلاع الحرائق وغير ذلك من أنماط الطقس الضاغطة (شاروخ، 2023، صفحة 11)، حيث يحمل تغير المناخ آثار محتملة لا رجعة فيها على مستويات مختلفة، لا تقتصر على تفاقم البيئة الطبيعية فحسب بل أنه يخلف تأثيرا سلبيا إضافيا على النظم البيئية الاجتماعية والاقتصادية التي تعتمد على تغير المناخ، وفي ظل عدم التوصل إلى إطار فعال من القواعد (Zaker, 2021, p. 6) تسير الاتجاهات البيئية نحو حافة الهاوية.

إن التحديات التي يطرحها تغير المناخ وأثاره الضارة على كل الكائنات الحية وعلى البيئة ككل تشكل قضايا تهم الدول وكل المجتمع الدولي، وتجعل الفاعلين الدوليين والوطنيين أمام ضرورة العمل الجماعي من أجل الحل الفعال لهذه المشكلة، وتعبيراً عن التضامن الدولي من أجل مواجهة هذه التحديات وُضعت مسألة تغير المناخ ضمن إطار مفهومي "الانشغالات المشتركة للإنسانية و المسؤولية المشتركة لكن متباينة"، وقد تم إدراج مفهوم الانشغالات المشتركة للإنسانية لأول مرة في القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43/53 لسنة 1988 بعد أن جاء ضمن مقترح تقدمت به حكومة مالطا تحت عنوان "حماية المناخ هو جزء من الانشغالات المشتركة للإنسانية، كما تم توظيفه أيضاً في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية سنة 1992 (بولباب، 2020، صفحة 51)، وتم إقرار "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن متباينة" في إعلان ريو 1992، والتنصيص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992، وإعادة التأكيد عليه في اتفاق باريس حول التغير المناخية لسنة 2015. (بولباب، 2020، صفحة 52)

## 1 22 الهجرة واللجوء:

تشكل الزيادة الكبيرة في حركة الهجرة خلال العقود الأخيرة مصدر قلق كبير لدول الاستقبال و للمجتمع الدولي ككل، ويعتبر كل من مبدأي عدم الطرد الجماعي وعدم الإعادة القسرية من المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين اللذان يحظران جميع أشكال الترحيل التعسفي كالتطرد الجماعي دون إجراء تقييم موضوعي لكل مهاجر أو نقل أي فرد في ظل وجود أسباب قد تؤدي أن يكون معرض للخطر على حياته وسلامته الجسدية.

وفي هذا الإطار قد تلجأ بلدان المقصد إلى تبني و اعتماد قوانين وسياسات لا تراعي المبادئ القانونية الدولية كعمليات الصد التي انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة من أجل تشديد الرقابة على الحدود والتقليص من دخول المهاجرين والتي اعتبرها المقرر المعني بحقوق الإنسان أنها عملية تشوبها الكثير من الممارسات غير المشروعة والمنافية لمبادئ والتزامات القانون الدولي بسبب الترحيل التعسفي إلى وجهات مختلفة قد تكون غير آمنة على حياة المهاجر، دونما أي تقييم فردي للاحتياجات الإنسانية للمهاجرين (A/HCR/47/30، 2021) بالإضافة إلى قمع تقديم المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين واللاجئين غير النظاميين (أي التعبير عن التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان) مما يحتم على الدول والجهات صاحبة المصلحة مضاعفة جهودها من أجل التصدي بفعالية أكبر لهذه الصعوبات (A/HRC/41/44، 2019، صفحة 20).

إن هذه التحديات الكبيرة التي تطرحها مسألة الهجرة واللجوء تتطلب عمل جماعي ومشارك بين الجميع من أجل إيجاد حلول لهذه المشكلة، وإعمالاً لمفهوم التضامن في هذا المجال تم تبني مفهوم مشاركة العبء فيما يتعلق بحماية اللاجئين، الذي لم يلق قبولاً من طرف مجموع الدول، باعتبار أن اللاجئين يمثلون عبئاً وتكلفة للدولة وفي نفس الوقت هي مشكلة يمكن أن تصبح سبباً للتوتر بين الدول، و

مع ذلك طرحت المنظمات الإنسانية وبعض الأكاديميين إمكانية استخدام مفهوم "مشاركة المسؤولية" أو "تبادل الأعباء والمسؤولية" الذي ثبتت فعاليته مع مرور الوقت بعد تحويل التكاليف التي تحملتها دولة اللجوء عند استقبالها للاجئين في مدة قصيرة إلى مزايا لاقتصادها على المدى الطويل (Zarrella, 2016, p. 28) وقد تطور مفهوم المشاركة العادلة للمسؤولية بما يتلاءم مع الدور الواجب القيام به أثناء الأزمات الإنسانية كما تمديده أيضا للفترة التي تسبق اللجوء عن طريق التدخل في بلدان المصدر من أجل علاج أسباب التي تؤدي إلى اللجوء (Zarrella, 2016, p. 29).

### 1 32 التكنولوجيا الحديثة والاختراع:

تحمل التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا النانو، الروبوتات والتكنولوجيا الحيوية وعدا هائلا بالتقدم البشري ولكنها تشكل أيضا تحديات معقدة حيث يمكن أن تكون التحولات الناشئة مزعجة للاستقرار إذا لم تدار بالشكل الصحيح ووفقا لدراسة حديثة أن أكثر من 80 بالمائة من البلدان الأقل استعدادا لتبني فوائد الذكاء الاصطناعي تقع في الجنوب خاصة في إفريقيا (شاروخ، 2023، صفحة 12).

في ظل اتساع الفجوة في الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية بين الشمال والجنوب وتأثيرها على جميع الفئات المجتمعية الشباب، المسنين، النساء، ومشاكل العمالة بسبب التشغيل الآلي، تظهر الحاجة الملحة للتضامن الدولي أكثر من أي وقت مضى مع وجوب النظر في الكيفية التي يمكن بها هذا التضامن في مجال الوصول إلى التكنولوجيا، الابتكار والتقنية (A/HCR/38/40، 2018، صفحة 15)، وفي إطار هذا المسعى أكدت النقاشات الكبيرة حول إيجاد إطار تنظيمي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية على ضرورة قيام الاتفاق الإطار بتأدية عدة وظائف تركز على مجموعة أساسية من المبادئ يتم من خلالها التعامل مع الابتكار الناشئ عن طريق توفير ضمانات للحماية، التركيز على حقوق الإنسان، والالتزام بدعم الاستخدام الإيجابي لهذه التكنولوجيات من أجل التنمية بطريقة عادلة ومنصفة، وقد اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في يونيو 2023 وضع نموذج جديد لمكتب الذكاء الاصطناعي التابع للأمم المتحدة إنشاء وكالة دولية للذكاء الاصطناعي تمتلك سلطات رقابية على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (شاروخ، 2023، الصفحات 26-28).

### 1 42 التفاوت شمال/جنوب وجنوب/جنوب:

تعد مسألة التفاوت بين بلدان المعمورة مشكلة قديمة وفي نفس الوقت مستمرة بالرغم من الجهود الدولية المبذولة في مجال التنمية والنمو، تنقسم بلدان العالم إلى العديد من فئات البلدان والكثير من التصنيفات تؤكد على الاختلاف في درجات النمو، حيث يوجد عالم متطور أو ما يعرف بدول الشمال التي تمتلك التكنولوجيا والقوة الاقتصادية والعسكرية.. وبلدان تضرب بجذورها في أعماق التخلف هي بلدان تعرضت في مجملها للاستعمار وتعاني الكثير من الصعوبات كالضعف الاقتصادي وعدم كفاية الموارد المادية والبشرية وصعوبات أخرى لم تكن لها يد فيها بل تحملت عبئها بسبب البلدان المتقدمة كآثار

التغير المناخي، كما فرضت الظروف المشتركة لبعض بلدان هذه الفئة إلى إنشاء فئات فرعية أكثر هشاشة كالبلدان الأقل نموا (وماحنوس، 2006، صفحة 5).

إن هذه المعوقات التي لا تزال تتخبط فيها هذه البلدان تطرح مسألة ضرورة التعاون الدولي سواء التعاون (شمال/جنوب) أو (جنوب/جنوب) باعتبار التعاون الدولي يعد تضامنا دوليا (A/HRC/53/32)، تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، (2023، صفحة 14)، حيث توجد هناك ضرورة للتضامن الدولي (شمال/جنوب) تنبع من واقع الظلم الذي يميز العلاقات الدولية والذي نجم عن سياق تاريخي معين كانت فيه شعوب وبلدان محرومة من الحق في التنمية (A/HCR/12/27، 2009، صفحة 13)، حيث تم التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن متميزة من خلال اعلان نيودلهي لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالتنمية المستدامة الذي اعتمدته الجمعية العامة للقانون الدولي سنة 2002 (A/HCR/12/27، 2009، صفحة 12)، إن من شأن المضي في تضمين هذا المبدأ في صكوك قانونية دولية جسر الهوة بين العالمين ومعالجة التفاوت بطريقة عادلة.

وينطوي التعاون (جنوب/جنوب) على سلاسة أكبر ويحظى بقبول أفضل في البلد عندما يكون المناخ بلد له وضع مماثل (A/HCR/38/40، 2018، صفحة 15) حيث يعتمد على مجموعة من المبادئ كالشراكة، التضامن، المساواة بين البلدان النامية، المنفعة المشتركة، واحترام السيادة الوطنية في إطار من تقاسم المسؤولية (يعقوبي، 2016، صفحة 12).

## 2 الصعوبات التي تواجه التجسيد القانوني للتضامن الدولي

تواجه الجهود الدولية التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان عن طريق الخبير المستقل الخاص بالتضامن الدولي وحقوق الإنسان صعوبات كبيرة بسبب عدم تمكن عدد من الذين شغلوا هذا المنصب في إتمام المهمة الموكلة لهم من طرف مجلس حقوق الإنسان والمتمثلة في صياغة إعلان الحق في التضامن الدولي يحوز قبول جميع الدول، فمن خلال هذه الجزئية سوف نعالج أولا الصعوبات التي واجهت تجسيد التضامن الدولي كمبدأ من مبادئ القانون الدولي ثم ثانيا نتطرق الى صعوبات التجسيد القانوني للتضامن الدولي كحق من حقوق الإنسان.

12 الصعوبات التي واجهت تجسيد التضامن الدولي كمبدأ من مبادئ القانون الدولي (من مبدأ ناشئ إلى مبدأ راسخ)

يخلق التضامن الدولي كمبدأ قانوني سياقاً للتعاون يتجاوز مفهوم الدولة إلى تعزيز فكرة أوسع للمجتمع العالمي المكون من الدول المترابطة، يظهر أن هناك قبول عام بوجوده كمبدأ من مبادئ القانون الدولي لكن في حقيقة الأمر لا يوجد اتفاق على تحديده تحديدا دقيقا ومفصلا باعتبار أن القواعد التي يضعها هذا المبدأ تفتقد إلى الطابع الإلزامي وهي ذات طابع أخلاقي غير قابل للتنفيذ. (Angela, 2009, pp. 503-504)

حيث يرى البعض أن مبدأ التضامن لا يخلق التزامات دولية ويقصرون هذه الأخيرة في تلك الالتزامات المستمدة فقط من المعاهدات الدولية وبالنسبة لآخرين فإن هذا المبدأ ينطوي على التزام

خارج القانون من جانب الدول المتطورة لمساعدة البلدان الأقل تطورا أو على الأقل عدم إتباع هذه الدول السياسات الاقتصادية للاستغلال والهيمنة للتدخل في البلدان التي تحتاج المساعدة (Ouedraogo, 2022, p. 77).

في حين أكدت محكمة العدل الدولية على أهمية المبادئ العامة باعتبارها مصدر رسمي من مصادر القانون الدولي في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بعبارة "مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة" التي يظهر من خلال نصها أن مصادر القانون الدولي لم تذكر على سبيل التدرج، حيث يعتبر الترتيب بالنسبة للمصادر الأصلية ترتيب صياغة ولا شأن له بحجية تلك الأدلة فلا يوجد تدرج في القوة بين المصادر الأصلية لأنه لا توجد سلطات متدرجة بعضها فوق بعض في المجتمع الدولي، ذلك أن تدرج المصادر سمة من سمات المجتمعات الداخلية (بوغزالة، 1998، صفحة 93).

رغم اختلاف الفقه في تحديد مكانة وطبيعة هذه المبادئ سواء كانت مستخلصة من القوانين الوطنية أو الدولية، حيث ربطها الفقه بالمصدرين الأولين للقانون الدولي (المعاهدات-العرف الدولي) لتسد النقص الحاصل في هاذين المصدرين باعتبار المبادئ تأتي في الدرجة الثالثة (الفتلاوي، 2002، صفحة 84)، مما يجعلها مبادئ غير مستقلة عنهما وهو ما نفتته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول التحفظات على اتفاقية منع الإبادة الجماعية التي تبديها الدول والتي تعتبر ملزمة حتى ولو لم تكن طرف في المعاهدة أو عرف دولي وذلك بموجب المبادئ العامة للقانون التي يطبقها القاضي على الفور باعتبارها قاعدة قانونية وليس بسبب عدم وجود اتفاقية أو عرف دولي. (Ouedraogo, 2022, pp. 80-81)

تعتبر هذه المبادئ مؤشر على حالة الوعي في المجتمع الدولي وهو ما ينطبق على الاعتراف بالتضامن الدولي كمبدأ أساسي في النظام القانون الدولي وبشكل أساسي في مجال حقوق الإنسان، القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للاجئين أين لا ينطبق مبدأ المعاملة بالمثل أو على الأقل عدم تطبيقه بصفة مطلقة (Ouedraogo, 2022, p. 80).

كما يظهر مبدأ التضامن بصورة مكتملة وواضحة أيضا في إطار القانون الدولي للبيئة من خلال كل من إعلان ستوكهولم 1972 الذي وافقت بموجبه الدول على مسؤولية ضمان أن الأنشطة التي تقوم بها في مجال إقليمها لا تسبب أضرارا تتجاوز حدود ولايتها القضائية، وكذلك إعلان ريو 1992 الذي اعترف بالعلاقة بين البيئة والتنمية وواجب معالجة القضايا المتعلقة بهما بصورة مشتركة من خلال تبني أفكار التضامن وفي هذا الإطار يفتح مبدأ التنمية المستدامة المجال لدراسة التضامن لأنه لا يسعى فقط إلى الحصول على التعاون بين الأطراف في المجال البيئي والتنموي ولكنه يسعى أيضا إلى الشعور بالإنصاف بين الأجيال. (Angela, 2009, p. 505).

## 22 صعوبات التجسيد القانوني للتضامن الدولي كحق من حقوق الإنسان:

قبل التطرق إلى الصعوبات التي حالت دون الاعتراف بالتضامن الدولي كحق كامل وفق مشروع إعلان الحق في التضامن، نتطرق إلى ما جاء في مشروع الإعلان بعد تنقيحه سنة 2023 من عناصر

أساسية تحدد مفهوم هذا الحق والأبعاد القانونية له لكي يتسنى لنا توضيح الصعوبات التي واجهت عدم الاتفاق على المشروع حتى يومنا هذا.

## 2 12 مرتكزات الحق في التضامن وفق مشروع إعلان الحق في التضامن :

تم تعريف الحق في التضامن الدولي في إطار المشروع المقدم من طرف فريق الصياغة المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي سنة 2012- بعد الجهد المتواصل الذي بذله مجلس حقوق الإنسان وهيئته الاستشارية و كذا الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي- على أنه حق من حقوق الإنسان يكون بموجبه لكل إنسان ولجميع الشعوب الحق في التمتع على قدم المساواة بالفائدة المترتبة على وجود مجتمع دولي منسجم يسوده نظام سياسي واقتصادي دولي قوامه العدل والإنصاف ويمكن فيه أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً (A/HRC/21/66، 2012، صفحة 4).

وقد تم تبسيط التعريف السابق الذكر في إطار مشروع الإعلان لسنة 2023 دون الخروج عن فحواه بتعريفه للحق في التضامن الدولي بأنه: حق الأفراد والشعوب في المشاركة الهادفة في إقامة نظام اجتماعي و دولي يمكن في ظله أعمال حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفي المساهمة في إقامة ذلك النظام وفي التمتع به (A/HRC/53/32، تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، 2023، صفحة 18).

ومن أجل حل التحديات العالمية قدم المشروع المنقح الأخير ثلاثة صور لتضامن الدولي تتمثل في التضامن الوقائي الذي يتمثل في مجموعة الإجراءات المتخذة-استباقية- من أجل احترام الالتزامات الدولية لحماية حقوق الإنسان وضمان تنفيذها ليس فقط من طرف الدولة ولكن كذلك من طرف مجموعة من الفاعلين سواء كانوا أفراداً، شعوباً، مجتمع مدني، قطاع خاص، منظمات دولية والتضامن التفاعلي والذي بموجبه يتم اتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات الراهنة التي يواجهها المجتمع الدولي كالتغير المناخي والهجرة ومشكلات تحقيق السلم والأمن الدولي، الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والجوع وغيرها، أما التعاون الدولي: يتمحور حول الدعم المتبادل والعمل المشترك بين الجهات الفاعلة وفق مبدأ المسؤولية المشتركة مع تباينها (A/HRC/53/32، تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، 2023، صفحة 17).

كما اعتبر مشروع الإعلان التضامن الدولي حق وواجب في نفس الوقت ووضع مجموعة من التعهدات التي تقع على عاتق الدول من أجل إعمال هذا الحق متعاونة فيما بينها ومع الفاعلين الآخرين من أجل إيجاد حل للتحديات الدولية.

## 2 2 إشكالات الاعتراف بالتضامن الدولي كحق من حقوق الإنسان على ضوء مشروع الإعلان

يتمحور الاعتراض على تأهيل التضامن الدولي لكي يعلن باعتباره حقاً من حقوق الإنسان على كونه مفهوم غامض وفضفاض حيث أن قبول أي حق جديد من حقوق الإنسان مرتبط بمدى أهمية أعماله إقليمياً وعالمياً من خلال سمته العملية والخاصة وهذا ما لا يتسم به مفهوم الحق التضامن الدولي. إذ يُفهم من أن التضامن الدولي هو مبدأ أساسي للقانون الدولي يتطور تدريجياً على الرغم من أنه وفق منظور حقوق الإنسان يترسخ في جميع مجالات القانون الدولي من حيث الجهات الفاعلة (Ramji-Nagales, 2024, p. 363) ، والتي لا تقتصر على الدولة فقط بل تمتد أيضاً إلى الشعوب، المجموعات، الأفراد، المجتمع المدني، المنظمات الدولية وفق ما جاء في المادتين 5 و6 من مشروع إعلان الحق في التضامن الدولي (A/HRC/35/35، 2017).

وإن كان هذا التوسع في الجهات الفاعلة أمر مهم لمواجهة التحديات التي تواجه العالم لكنه يتطلب بالمقابل أيضاً توسعاً في مسؤولية هذه الجهات، وهو ما لا يتوفر على أرض الواقع حيث لا تزال المسؤولية تقع على عاتق الدولة وحدها في تنفيذ التزامات التي يضعها هذا الحق، وبالتالي يستوجب الانتقال الحقيقي إلى الحق في التضامن ضرورة إعادة النظر في المسؤولية (Ramji-Nagales, 2024, p. 370).

كما ينطوي الحق في التضامن على نوع من التناقض في القانون الدولي باعتبار أنه ينظر إلى الحق على أنه شيء يطلبه الناس (الحق مطلوب) لكن الحق في التضامن فهو حق يتم تقديمه لا طلبه- بغض النظر عن الالتزامات القانونية التي تنشأ بموجبه- (Johannes Haaf, 2024, p. 1)

وعلى الرغم من غموض هذا الحق مقارنة بحقوق الإنسان الأخرى كالحق في الغذاء والحق في السكن ، إلا أنه توجد حقوق معترف بها رغم مفهومها الفضفاض كالحق في الديمقراطية، الحق في عدم التعرض إلى التعذيب، ما يؤكد أن عدم التحديد الدقيق للحق لا يؤدي إلى استبعاده تلقائياً من أن يصبح حقاً من حقوق الإنسان (A/HRC/53/32)، تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، 2023، صفحة 9)

أما المتتبع لعملية التصويت على التنقيحات التي حصلت على مسودة إعلان الحق في التضامن الدولي منذ سنة 2007 إلى سنة 2018 يجد أن هناك 13 صوت مؤيداً للإعلان فقط ، أما الأصوات الراضية له والبالغ عددها 177 جاءت كلها من طرف الدول الأطراف في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ما عدا المكسيك والشيلى، وهو ما يبين أن النظام الليبرالي يقف ضد الحق في التضامن الدولي، و تعترض دوله على أي التزام بالدفع ، حيث اعتبر الخبير المستقل السابق المعني بالحق بالتضامن وحقوق الإنسان أن هذا الأمر وإن كان مبرراً، لكن ما هو سيئ حسب وجهة نظره أن هذه الدول تعارض أي تحول في العلاقات الدولية أو إعادة لتوزيع الثروة والسلطة، والعمل على دوام الفروق الامبريالية بين المستعمرين الأثرياء والدول المستعمرة الفقيرة- (Johannes Haaf, 2024, pp. 9-11)

### 3 الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في ما يلي:

- يحمل مفهوم التضامن الدولي الكثير من الغموض في إطار القانون الدولي بسبب عدم التمكن من تحديد طبيعته، رغم ترسيخه كمبدأ من مبادئ القانون الدولي ويتم السعي حاليا للانتقال إلى مرحلة اعتماده كحق من حقوق الإنسان وهو ما ينعكس على تحديد مفهوم واضح له.

- يختلط مفهوم التضامن الدولي مع العديد من المفاهيم ذات الصلة ولعل أهمها مفهوم التعاون الدولي الذي بموجبه تُنشئ الدول متفاوتة المستوى التنموي علاقات دولية في ما بينها ذات طابع مؤقت قائمة على أهداف ومصالح غير مشتركة، في حين أن بموجب التضامن الدولي تنشأ علاقات تتميز بالديمومة وتقوم على أهداف ومصالح جماعية مشتركة، كما تختلف حقوق التضامن عن الحق التضامن الدولي في كون هذا الأخير هو حق فردي وجماعي في نفس الوقت باعتبار أن الأفراد والشعوب محورا لهذا الحق، بينما حقوق التضامن هي حقوق جماعية.

يعتبر التضامن الدولي ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى تستوجب العمل الجماعي من طرف جميع الفاعلين، وبمسؤوليات مشتركة لكن بصورة متميزة ومتباينة نظرا لضخامة التحديات التي تهدد البشرية جمعاء كالتغير المناخي ومشاكل الهجرة واللجوء والتفاوت التكنولوجي والتنموي الهائل بين البلدان العالم ...

يتم بذل جهود دولية مستمرة للاعتراف بالتضامن الدولي كحق من حقوق الإنسان من طرف مجلس حقوق الإنسان -صياغة إعلان الحق في التضامن الدولي- يمكن من خلاله تجاوز الطابع الأخلاقي للتضامن الدولي إلى الطابع القانوني وبالتالي إعماله بصورة أكثر فعالية في العلاقات الدولية سواء من حيث الالتزامات أو المسؤوليات.

يعود عدم تبني إعلان الحق في التضامن الدولي - رغم أن بداية صياغته من طرف الخبير المستقل تعود إلى أكثر من 20 سنة- إلى الاعتراض الموجه لمشروع الإعلان حول المفهوم الفضفاض للحق في التضامن وعدم تحديده للالتزامات والمسؤوليات التي ينشئها، وبالرغم أن هذا الاعتراض مردود عليه بأن هناك الكثير من حقوق الإنسان التي كرسها فعلا رغم عدم تحديدها تحديدا دقيقا، نجد استمرار تمسك الكثير من الدول الليبرالية على هذا الاعتراض، وذلك يعود إلى أسباب سياسية وليست قانونية كما يعكس عدم قابليتها لتحمل الالتزام بتقاسم المسؤولية خاصة وأنها مسؤولية غير متساوية لتستمر في الاستفادة من واقع العلاقات الدولية غير المتكافئة.

بناء على ذلك يمكن أن نقدم التوصيات التالية التي تتمحور حول إعطاء التضامن الدولي قيمة قانونية ملزمة للمجتمع الدولي والعمل على قبوله من طرف الجميع بصورة متدرجة من خلال:

- بلورة مفهوم واضح للتضامن الدولي بالاعتماد على كونه مبدأ مقبول من مبادئ القانون الدولي حاليا والاستفادة من إعماله في مواجهة المشاكل المناخية والبيئية وغيرها من التحديات الأخرى بناء على الصكوك الدولية التي تنظم هذه المجالات.

-تضمن الحق في التضامن الدولي في المعاهدات الثنائية بين الدول من أجل إعطائه بعد اتفاقي وحتى عرفي مما يساعد على قبول المفهوم وتقاسم المسؤولية بصورة تدريجية بداية من العلاقات الثنائية وصولاً إلى العلاقات الجماعية.

-التمسك بالمبادئ التي حصلت عليها البلدان النامية في العلاقات الاقتصادية الدولية كمبدأ ازدواجية القواعد الاقتصادية والنظام المعمم للأفضلية مع بذل مزيد من الجهود من أجل تضمين الحق في التضامن الدولي في اتفاقات التعاون جنوب/جنوب ثم اتفاقات التعاون شمال/جنوب.

- طرح إعلان الحق في التضامن الدولي للتصويت أمام الجمعية العامة لمواجهة الدول الليبرالية بمسؤوليتها التاريخية والأخلاقية تجاه المجتمع الدولي.

#### 4 قائمة المراجع باللغة العربية:

- A/CN.4/2006/96. (2006). مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والستون.
- A/HCR/12/27. (2009). مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية عشر.
- A/HCR/38/40. (2018). تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثامنة وثلاثون.
- A/HCR/47/30. (2021). تقرير عن سبل التصدي لتأثير عمليات صد المهاجرين برا وبحرا على حقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والأربعون.
- A/HRC/15/32. (2010). تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة عشرة.
- A/HRC/21/66. (2012). ورقة ختامية عن حقوق الإنسان والتضامن الدولي. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الواحدة والعشرون.
- A/HRC/35/35. (2017). تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والثلاثون.
- A/HRC/41/44. (2019). تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والأربعون.
- A/HRC/53/32. (2023). تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والخمسون.
- A/HRC/9/10. (2008). مذكرة مقدمة من مفوضة الأمم المتحدة. مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة.
- أحمد اسكندري، محمد ناصر بوغزالة. (1998). محاضرات في القانون الدولي العام-المدخل والمعاهدات الدولية-. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- حسن بولباب. (fevrier, 2020). مبدأ التضامن في الحکامة الدولية للبيئة. *Journal d'Economie, de Management, d'Environnement et de Droit (JEMED) vol 3 N1* ، صفحة 43.
- ريتشارد بونزيو، ونودهارا يوسف، وفريدي مالينسون، ومحمد شاروخ. (2023). تقرير مستقبل التعاون الدولي. واشنطن، الدوحة: مركز ستسمسون، مركز الدراسات الاستراتيجية، منتدى الدوحة.
- سهيل حسين الفتلاوي. (2002). القانون الدولي العام، القاهرة، مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات.

- فاطمة وماحنوس. (2006). مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الدولية الاقتصادية. رسالة ماجستير. بن عكنون، كلية الحقوق، الجزائر.
- فتيحة سالي. (2020/2019). حقوق التضامن الدولي في الشريعة الشريعة والقانون. رسالة دكتوراه. أدرار، جامعة أحمد دراية.
- محمد يعقوبي. (جوان، 2016). التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب بين معالم اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية. مجلة الباحث الاقتصادي، صفحة 12.
- هشام أنور السيد. (2023). حقوق التضامن في القانون الدولي. مجلة الدراسات القانونية، المجلد 60، العدد 3.

## قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Angela, W. (2009). solidarity , justice and climate change law. *Mebonne journal law*, vol 10, Issue 2 .
- Johannes Haaf, F. A. (2024). A right to solidarity. World ordfering from the magins through international law. *Global studies Quarterly*, 4 ksue 070 .
- Ouedraogo, A. (2022). les Etats du Sahel ont-ils un droit a la solidarité internationale? *Revue Québécoise de droit international*, volume 35, number2, , p. 16.
- Ramji-Nagales, A. C.-A. (2024). FORGING SOLIDARITY, Forthcoming. Dans *RESEARCH HANDBOOK ON INTERNATIONAL LAW AND SOLIDARITY*. DOI: <https://doi.org/10.4337/9781803923758.00015>.
- Trinfumovic, V. M. (2011). *the principe solidarity: Restatement of John Rauls law of peoples*. Berlin: Zurerlangung des Akadmischen Grades Doctor PhilophaieDer Hulbot Universitat Zu.
- Zaker, A. (2021). Climate Technology, Trade, and the Doctrine of Common Concem. Dans *WTO law and Trade Policy Reform for Low-Carbon Technology*, *DIFFUSION* (p. 6). Brill.
- Zarrella, S. (2016). le principe de solidarité et de partage équitable de responsabilités en matière d’asile entre les états membres de l’Union européenne,. *pour obtenir le grade de docteur de l’université de Strasbourg* . Strasbourg, école doctorale de droit, science polique, histoire.